أثينا السوداء

قضيّة الأقليّات والمختلفين في العالم العربي

هاني نعيم

بيروت 2011

أثينا السوداء

قضيّة الأقليّات والمختلفين في العالم العربي

هاني نعيم

هذا الكتيّب منشور تحت رخصة المشاع الإبداعي

منشورات مدوّنة

"هنيبعل.. يتسكّع في الأرجاء"

بيروت 2011

إلى

المتمرّدين على الإطار، من المحيط إلى الجحيم!

أثينا السوداء

يُعتبر شعب الأمازيغ من أبرز الشعوب التي حملت تأثيراً ثقافياً واسعاً على الحضارات المديترانيّة. لم يقتصر تأثيرهم على الطابع الثقافي للمديتراني، فقد امتدّ ليطال آلهة الحضارات المجاورة لها. "تانيث"، آلهة الخصوبة وحامية مدينة قرطاج، لدى قدماء الأمازيغ، آمن فيها الإغريق أيضاً. وعُرفت لديهم بإسم "أثينا". وقد أشار هيرودوت وأفلاطون إلى أنّها نفسها "تانيث" الأمازيغيّة. ولاحقاً، سميّت أعظم مدينة إغريقيّة على إسم آلهة الخصوبة الأمازيغيّة: أثينا.

ولكن، ماذا عن الآن؟

Temple of Tanit (Tunisia). source: flickr- By Ken and Nyetta

الأمازيغيّة، الحضارة التي رسمت ملامح المديتراني، لم تسلم من التعريب والتشويه الذي مارسته الأنظمة السياسيّة العروبيّة تجاه المجموعات الثقافيّة والإثنيّة المختلفة في العالم العربي. فقد عملت الانظمة العروبيّة التي حكمت

المغرب العربي طوال نصف قرن على طمس الثقافة الأمازيغيّة، بدءاً من منع التداول باللغة الأمازيغيّة وصولاً إلى تشويه التاريخ الأمازيغي عبر حذفه من تاريخ تلك الدول واعتباره تاريخاً عربيّاً خالصاً.

يعود تاريخ الحضارة الأمازيغيّة إلى عدة آلاف من السنين، ضاربة جذورها في التاريخ الإنساني، أما اليوم فهي ثقافة تتعرّض للقمع والتهميش والتشويه على أيدي الأنظمة العروبيّة الصفراء.

***

source: L.A. Times

التشويه للثقافات المختلفة في العالم العربي، لم يقتصر على الأمازيغيّة وحدها، فأصحاب اللون الواحد لم يتوقفوا عن قمع الأقليات الإثنيّة والثقافيّة والدينيّة، من المحيط إلى الخليج.

"أثينا السوداء"، تُحاول الإضاءة على قضيّة المختلفين والأقليّات الثقافيّة، الدينيّة والإثنيّة في العالم العربي.

أثينا السوداء: المشرق العربي (4/1)

مع نهاية عام 2010، ودخولنا عام 2011. حدثان كبيران يحملان رمزيّتهما على أصعدة عدّة. الأول، تحقيق حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة نصراً جديداً، بعد إلغاء سياسة "لا تسل، لا تقل"، التي كانت تمنع المثليين والمثليات من الإنضمام إلى الجيش الأميركي . والثاني أحداث تفجير كنيسة القديسين في الإسكندرية (مصر) والتي أدّت إلى عشرات القتلى والجرحى. هذان الحدثان يفتحان أسئلة كثيرة حول وضع المختلفين والأقليّات داخل المجتمعات.

منذ أربعينيّات القرن الماضي، والأميركيون يعملون على "تنظيف" قوانينهم من القمع والعنصريّة تجاه الأقليّات الإثنية والعرقيّة. من التعامل مع الأفارقة الأميركيين (السود) وصولاً إلى الأميركيين من أصل ياباني (وآسيوي عموماً). واليوم، تقدّم جديد تحرزه حركة الحقوق المدنيّة في قضيّة حقوق المثليين، الذين كانوا مضطرّين إخفاء ميولهم الجنسيّة خوفاً من فقدان عملهم.

من الحملة ضد القانون التعسّفي

لفتني مقال للكاتب الأميركي، الذي ينتمي إلى التيار التحرري، ريتشارد بارد، نشر في جريدة الأخبار البيروتيّة، حول إلغاء سياسة "لا تسل، لا تقل"، وهذه مقتطفات منه:

"لقد قمت بقراءات عدّة في الأشهر الأخيرة عن النصف الأول من القرن العشرين، وخصوصاً الفترة الممتدة من بداية الثلاثينيات إلى أواخر الخمسينيات. من الجليّ أنّ هناك الكثير مما يجعلنا نفخر بتلك الفترة،

وخصوصاً كيف احتشدت الأمة كلها لربح الحرب العالمية الثانية. لكن هذه الفترة أيضاً حفلت ببعض الأفعال المخجلة والمثيرة للغضب من الولايات المتحدة ومواطنيها، تجعلنا نتساءل كيف لم نتعلم الدرس حيال قمع الأقليات. لقد فعلنا أموراً ستجعل «حزب الشاي» يحمرّ خجلاً (ربما لا...) منها إرسال الأميركيين من أصول يابانية إلى مخيمات الاعتقال، إلى المعاملة السيئة تجاه الأميركيين السود، وخصوصاً أولئك الذين خدموا في القوات المسلحة."

ويعتبر أنّ المسألة متعلّقة بكيف تتعامل البلاد مع الأشخاص المختلفين:

"ربما كنا قد ربحنا معركة «لا تسل، لا تقل»، لكن يبدو لي أنّه لا يزال هناك الكثير لفعله في ما يتعلق بالسؤال الأكبر عن الطريقة التي نعامل بها، كأمة، الأشخاص الذين نراهم مختلفين عنا.
أظن أنّ جزءاً كبيراً من هذه المشكلة يعود إلى آلة الدعاية اليمينية، التي تخلق بيئة يزدهر فيها عدم التسامح."

"بالنسبة إليّ، لا يتعلق الموضوع بنسبة تنوّرنا التي تخولنا أن نسمح للأميركيين المثليين والمثليات بخدمة بلادهم، لكن بكيف كنا بطيئين في التوقف عن قمع مجموعة لأنّ أعضاءها مختلفون. ونحن نستمر في السماح بالمعاملة السيئة للمثليين والمثليات بطريقة قد تبدو غير مقبولة للأقليات العرقية، الدينية والإثنية. هذا يذكرني بأنّنا بدونا كمن لم يتعلم شيئاً من معاملتنا الممأسسة السيئة للسود، الأميركيين من أصل ياباني وغيرهم في الثلاثينيات، الأربعينيات والخمسينيات".

***

لنخرج قليلاً من الولايات المتحدة. لنعود إلى وضع الأقليّات الإثنيّة والدينيّة وغيرها في السجن العربي الكبير، الممتد من المحيط إلى الخليج؟

في المشرق العربي

نبدأ من المشرق العربي. موطن الأنظمة القوميّة العربيّة التي، نعرف جيّداً، كيف تعاملت، وتتعامل مع كل الشرائح التي لا تنطق بالعربيّة، أو التي تعود جذورها إلى أصول غير عربيّة. حتى يومنا هذا، لم يحصل عدد كبير من أكراد سوريا على الجنسيّة السوريّة، ويُعاملون كأنصاف مواطنين، أو بالأحرى كمجرّد لاجئين لا حقوق لهم. أما المواطنون الذين لديهم الحظ بالولادة في الطائفة

العلويّة فهُم يحصلون على إمتيازات على كافة الأصعدة: السياسية، الإقتصادية، والقضائيّة والامنيّة.

على الحدود الغربيّة لسوريا، حكم حزب البعث العربي الإشتراكي في العراق لعدّة عقود. لم يكن حاله أفضل من البعث السوري. فقد مارس القمع تجاه الأقليّات الدينية والإثنية، كالشيعة والاكراد وغيرهم. أبرز ما قام به النظام السابق هو محاولة طمس الهويّة الكرديّة عبر تعريب المناطق الكرديّة، أي طرد ممنهج للأكراد من مناطقهم، وإسكان مجموعات "عربيّة" مكانهم.

والحرب الطائفيّة المندلعة في العراق، منذ الإجتياح الأميركي للبلاد وسقوط النظام البعثي، ليست إلاّ نتيجة "طبيعيّة" لسياسات "عروبيّة" عنصريّة زادت من الحقن الطائفي بين الفئات المختلفة. واليوم، تطرح مسألة "الوجود المسيحي في العراق" بشكل مصيري، خصوصاً مع نشوء تيّار إسلامي فاشي في العراق يعمل على "تهجير المسيحيين من بلاد الرافدين."

أما في لبنان، الذي يُعتبر بلد الأقليّات، فهو يُمارس التمييز على أسس جندريّة وثقافيّة، إضافة للتمييز تجاه اللاجئين الفلسطينيين. لا تزال المرأة اللبنانية تتعرّض للتمييز حتى يومنا هذا، وهي لا تستطيع منح أولادها الجنسيّة اللبنانية. والمثليون، طبعاً، هم مجرمون بسبب هويّتهم الجنسيّة، إذ

تجرّمهم المادة 534 من القانون اللبناني، التي تعتبر المثليّة "مُجامعة على خلاف الطبيعة". وقد بدأت الحركة المثليّة في بيروت بالنضال من أجل إلغاء هذه المادة من القانون اللبناني.

وفيما يتعلّق باللاجئين الفلسطينيين، الذين مرّ أكثر من نصف قرن على وجودهم على الأراضي اللبنانية، فهُم لم يحصلوا إلى الآن، على الحد الادنى من الحقوق المدنيّة الإنسانيّة. وتعمل العديد من المنظمات المدنيّة اللبنانية والفلسطينيّة من أجل حصول الفلسطينيين على حقوقهم الإنسانيّة والمدنيّة.

اما العمال الأجانب فهُم يتعرّضون لعنصرية واسعة من الدولة والمجتمع. إذ تغيب التشريعات التي تحمي هؤلاء، وتنظّم عملهم. وحسب تقارير حقوقيّة، فإنّ عاملة أجنبيّة واحدة على الأقل تنتحر، او تُقتل، كل أسبوع في لبنان. وطبعاً، لم يتم معاقبة أي قاتل حتى هذا اليوم.

في فلسطين المحتلة، لا يختلف قمع الأقليّات عن سائر دول المشرق. بعد سيطرة حركة حماس الإسلاميّة على قطاع غزّة عام 2007، تحوّل القطاع إلى شبه إمارة إسلاميّة. فرضت الحركة الجلباب الإسلامي كزي شرعي على طالبات المدارس والحجاب على المحاميات في محاكم غزة. إضافة إلى اقتصار الأعياد المسيحيّة على الحد الأدنى من الطقوس المقصورة على الكنيسة والمنازل، إذ منعت الحركة الإسلاميّة الظهور العلني للأعياد المسيحيّة، فتم منع تزيين الشوارع الرئيسيّة في المدينة أثناء الأعياد المسيحيّة، عدا تحوّل المسيحيين هناك إلى أشبه أهل ذمّة في ظل حكم إسلامي متشدد.

كما وتعمل الأجهزة الأمنيّة والعسكريّة التابعة للحركة على خطف واعتقال كل من تشتبه بأنّه معارض للحكم الإسلامي في القطاع. يُذكر أنّ هذه السياسات التعسّفية جُبهت بالرفض حتّى من المنظّمات التي تعتبر حليفة للحركة الإسلامية، خصوصاً من قبل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي تعتبر أبرز منظمة يسارية مقاومة في فلسطين.

وفي الضفة الغربية، حيث تحكم منظّمة التحرير الفلسطينية، لا يختلف المشهد القمعي عن غزة. ولكن هناك، يطغى البُعُد السياسي على القمع، إذ تقوم المنظمة بإعتقال كل من يُشبته بأنّه معارض للسلطة، أو بأنّه على علاقة بحركة حماس، أو حتّى مشارك بأعمال المقاومة ضد الإحتلال الإسرائيلي. هي ذهنيّة الحزب الواحد تحكم في غزّة والضفّة الغربية.

يُعرف عن المشرق العربي بأنّه فسيفساء ثقافيّة متنوّعة، ولكن هذا التعدد والتنوّع آخذ بالتآكل والتراجع، خصوصاً مع الذهنيّة العروبيّة، التي حكمت هذه المجتمعات. ومع تراجع الحركات اليساريّة والعلمانيّة في المشرق، أخذت التيارات الإسلاميّة مكانها. ملأت الفراغ بفراغ آخر. فراغ بلون الأسود، يرفض التعايش مع الآخر، ويحوّل المشرق إلى صحراء كبيرة. ونموذجي التيار الإسلامي في العراق وقطاع غزّة يعبّران عن عمق توجّهات ذلك التيار. وهو يتمدد في روح المشرق!

أثنيا السوداء: أقليّات مقموعة من المحيط إلى الخليج (4/2)

في بلاد النيل

في مصر، التي يحكمها نظام حديديّ هجين منذ القرن الماضي، يتكرر فيها مشهد قمع الأقليّات. فقد استقبل مسيحيّو مصر العام الجديد، 2011، بتفجير إرهابي طال أحد معابدهم الدينيّة وأدّى إلى مقتل العشرات منهم، بعد تهديدات عديدة من قبل بعض المجموعات الأصوليّة الإسلامية. هذا المشهد المرعب كافي لنُعرف عن الوجود المسيحي في مصر.

أما بالنسبة للمشهد العام، فالتضييق على المسيحيين والشيعة والبهائيين يعتبر من سياسات النظام المصري. فهؤلاء يتعرّضون للقمع والتمييز إضافة إلى المراقبة من جانب النظام. يواجهون تضييقاً في الوظائف الحكوميّة، وفي بناء وترميم معابدهم الدينيّة. وتحمل أحداث محافظة المينا دلالات تعاطي النظام مع الأقليات، إذ منعت السلطات المسيحيّين من ترميم كنيسة في تلك المحافظة، وقد تلا هذا المنع، أحداث عنف بدأت بين قوات مكافحة الشغب والمسيحيين، وانتهت بأعمال عنف متبادل بين المسلمين والمسحيين. يُذكر إلى أنّ المسيحيين تعرّضوا، ويتعرّضون، للعديد من الإعتداءات، ولم تلق الدولة القبض على مرتكبي هذه الإعتداءات ومحاكمتهم، إلاّ في حالات نادرة جداً.

أما في السودان، فالفيديو المسجّل والمسرّب إلى موقع يوتيوب حديثاً، عن جلد رجل شرطة لأمرأة في الشارع، لانّها ترتدي تنّورة قصيرة، يعطينا صورة واضحة عن حقوق الإنسان هناك. أما تعليق عمر حسن البشير على الفيديو، يُخبرنا عن وضع الأقليّات والمختلفين، إذ دافع عن رجال الأمن الذين جلدوا المرأة، قائلاً "لن يجري تحقيق في حالة جلدها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية."

ومع إنفصال الجنوب السوداني عن الدولة السودانيّة المركزيّة، يُهدد الدكتاتور عمر البشير بأنّه سيقوم بتعديل الدستور وستكون الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع. ليضيف "إذا اختار الجنوب الانفصال فسيعدل دستور السودان، وعندها لن يكون هناك مجال للحديث عن تنوع عرقي وثقافي، وسيكون الإسلام الدين الرسمي والشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع". وأكد أيضا أن "اللغة الرسمية للدولة ستكون اللغة العربية ."(المصدر)

ننتقل إلى ليبيا، حيث ينفي النظام الحاكم وجود الأقليّات ، ومنهم الأمازيغ، الذين يشكّلون حوالي 10% من عدد السكان. وقد تعرّضت مناطق الامازيغ إلى التعريب، كممارسة النظام البعثي السابق في العراق تجاه المناطق الكرديّة، إذ قامت السلطات بتغيير ديمغرافيّة هذه المناطق عبر توطين الليبيين العرب فيها، عن طريق بناء مساكن لهم وتمليكهم لأراضي زراعية بالإضافة الى تهجير وملاحقة واعتقال بعض سكان المناطق الامازيغية الأصلية للإخلال بالتركيبة السكانية. وممنوع على الأمازيغ تسمية أولادهم بأسماء أمازيغيّة، إذ ترفض السلطات تسجيل الأطفال الذين يحملون هذه الأسماء، وتحرمهم من التعليم.

إضافة إلى ذلك، يُعتبر الإنضمام إلى الأحزاب السياسيّة جريمة يُعاقب عليها القانون. وكل من يحاول الإنخراط في نشاطات سياسيّة يعرّض نفسه للإعتقال، التعذيب، النفي أو الموت. وكل التجمّعات والإعتصامات والإضرابات ممنوعة بموجب قانون العام 1972.

ومازال التمييز تجاه المرأة قائماً، فالقانون يخفف الحكم على الرجل الليبي الذي يقتل إحدى قريباته من الإناث إذا ما مارست الجنس خارج إطار الزواج (المصطلح الإسلامي له: الزنى)، وأيضاً ليس بقدرة المرأة الليبيّة المتزوّجة من رجل غير ليبي منح جنسيّتها إلى أولادها. إضافة إلى حكم الشريعة الإسلامي في العديد من المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصيّة والتي تقدّم الرجل على المرأة.

في المغرب العربي

الملابس التراثية للأمازيغ

أما وضع الأقليّات في بلدان المغرب العربي ككل، فهو لا يختلف عن الأقليّات في العالم العربي. وقد حاولت الانظمة المغربيّة لحوالي أربعة عقود، بعد

حصولها على الإستقلال، طمس الثقافة الأمازيغيّة عبر حظر اللغة الأمازيغيّة بالدرجة الأولى، وتعريب الثقافة الأمازيغيّة وتشويه تراثها. ولكنّ مع بدايات الألفيّة الثانية، بدأت السلطات في تلك الدول، بأخذ خطوات إيجابيّة تجاه الأمازيغ، منها تأسيس عام 2001، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغيّة في المغرب من أجل النهوض بالثقافة الأمازيغيّة. وعلى غرارها، قامت الجزائر بتأسيس المفوضية السامية للأمازيغية، والاعتراف باللغة والثقافة الامازيغيتين في الدستور كلغة وطنية، كما تقرر تعليم اللغة الامازيغية، وادماجها في المنظومة التربوية والاعلام. ولكن هذه السياسة مازالت تواجهها صعوبات كثيرة لتطبيقها، كما أنّ حظر استخدام الأسماء الأمازيغيّة مازال مستمرّاً رغم إعتبار الأمازيغية كلغة رسميّة للبلاد.

ولكن القضيّة لم تنتهي هنا. قبل 6 سنوات، أندلعت قضيّة تزوير النظام المغربي لكتاب التاريخ المدرسي. حيث شنّ عدد من المثقّفين الأمازيغ حملة ضد وزير التربية بسبب إقصاء الدور الأمايزيغي في التاريخ المغربي، وإعتباره تاريخاً عربيّاً صرفاً. مطالبين بسحب الكتاب من بين أيدي الطلاب، وتعديله بما يتوافق مع الحقائق التاريخية، معتبرين أنّ هذا التزوير يهدف إلى القضاء على الهويّة الامازيغيّة. وقضيّة تزوير التاريخ مازالت مطروحة حتى اليوم في الأوساط الثقافية المغربية، خصوصاً وأنّ الذهنيّة العروبيّة لا تتقبّل الإختلاف الثقافي والتنوّع الإجتماعي. وترفض الواقع. واقع أنّ ليس كل قاطني العالم العربي هم من أصول قحطان ويُعرب.

في الخليج العربي

أما الخليج العربي، الذي تحكمه أنظمة ديكتاتوريّة دينيّة، فهو غارق في قمع لا ينتهي، يبدأ بالمرأة ولا ينتهي بـ"الكفّار" و"المشركين". وقد تعتبر المملكة السعودية من الدول الأسوأ في مجال الحريّات الدينيّة. هنا، عائلة حاكمة، وسلطات دينيّة منتشرة في الشوارع "تأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر". ممنوع ممارسة شعائر أي دين، غير الإسلام على الأراضي السعودية.

فممنوع بناء دور العبادة لغير الوهابيين. كما وتقوم السلطات السعوديّة بشكل مستمر بحملات اعتقال لمواطنين شيعة وآخرون من أقليّات إسلامية اخرى على خلفيّة أنشطة دينيّة تحظّرها السلطات. إضافة إلى تغذية النظام للتطرف الديني، والتمييز الممنهج تجاه الأقليّات، خصوصاً الشيعة، في كل المجالات: السياسيّة، الإقتصادية، والقانونيّة وإستبعادهم من الوظائف الحكوميّة.

هذا فيما يتعلّق بإحدى الطوائف الإسلامية، فكيف بالتالي فيما يتعلق بالمسيحيين في السعودية؟ أن تكون نصراني، في السعودية، فهذه تهمة كافية لتعريضك إلى الملاحقة. وتتفاخر الشرطة السعوديّة بإلقائها القبض، بشكل مستمر، على عمّال أجانب يمارسون شعائرهم الدينيّة.

وقد يكون الجدل الذي أثير في تشرين الأول 2010، حول طلب الفاتيكان بإنشاء كنيسة في السعودية للمسيحيين هناك، يرسم لنا صورة واضحة، كالشمس، عن موقف السلطات من الأقليات المختلفة. (للتفاصيل إقرأ هنا)

وببحث صغير على غوغل، حول "الحريّات الدينيّة في السعودية"، يمكنك، أيها القارىء، أن تعرف عن أحوال الأقليّات في تلك المنطقة المظلمة من العالم.

أثينا السوداء: قمع الأقليّات الفكريّة، الجندريّة وغيرها (4/3)

في مجتمعات تحكمها أنظمة الحزب الواحد الفاشيّة، وفكر ديني من مخلّفات القرون الوسطى، وتتجذّر فيه البطريركيّة الذكوريّة حتى "النخاع"، لا يتوقف فيه القمع على الأقليّات الدينيّة والثقافيّة والإثنيّة. فهو يمتد ليطال أقليّات وفئات إجتماعيّة أخرى، على أساس الجندر، الميل الجنسي، أو حتّى اللون.

فنتيجة لكل هذه الخلطة الهجينة التي تحكم مجتمعاتنا، وتكبّل حركته وحريّته، تعتبر المرأة أكثر المتعرّضين للإضطهاد والتمييز الإجتماعي والسياسي، رغم أنّها ليست أقليّة على الصعيد العددي. أحياناً، يقمعها التسلّط الذكوري. وأحياناً، يعذّبها رجال الأمن. ودائماً، يخنقها الدين بفتاوى وتشريعات يخجل منها الإنسان.

من اعتصام الحركة المثلية في بيروت عام 2009- المصدر Associated press

أما المثليّون، فُهم، مجرمون بحسب قوانين الدول العربيّة، وتصل عقوبة المثليّة في بعضها إلى الإعدام. هي أكثر الفئات المقموعة والمنبوذة في هذه

المجتمعات، لذا يلجأ هؤلاء للعيش في الظل والخفاء بعيداً عن أعين السلطات بكل أشكالها.

ولكن في السنوات الخمس الأخيرة، بدأت تلك الفئات بالخروج من الخزانة، خصوصاً مع تأسيس أوّل منظمة (حلم (تعنى بحقوق المثليين وحمايتهم في بيروت. وقد استطاعت الحركة المثليّة في بيروت من إدخال "17 أيار: اليوم العالمي لمكافحة رهاب المثليّة" إلى أدبيّات المدينة. ولم يقتصر تأثير الحركة على لبنان، بل تعدّاه إلى العالم العربي، وقد لعبت الحركة دور المحرّض للمثليين العرب، الذين بدأوا يخرجون من الخزانة، مطالبين بحقوقهم، كمواطنين، رافضين تعاطي المجتمعات والسلطات معهم كمذنبين ومجرمين بسبب ميولهم الجنسيّة.

حتى اليوم، تقتصر الحركة المثليّة العربيّة على العمل الألكتروني، حيث تنتشر العشرات من المدوّنات والمجموعات الألكترونيّة المثليّة التي تدافع عن المثليّين وتطالب بحقوقهم.

إضافة إلى هؤلاء، أقليّة أخرى مهمّشة ومقموعة تنتشر في جميع الدول العربيّة. وهي الشريحة التي تتبع المذاهب الروحيّة الغير سماويّة، إضافة إلى العلمانيون، اللادينيون، والملحدون.

تلك الفئة التي يمكن تصنيفها بالمغايرة فكريّاً، تُعامل على أنّها مذنبة، او متمرّدة، او كافرة. فالسلطات السياسيّة تُحارب العلمانيّة خصوصاً مع إتّجاه الانظمة العربيّة للإقتراب من المزاج الشعبي المتديّن، وعدم إزعاج الحركات الإسلاميّة المتصاعدة. أما أتباع المذاهب الروحيّة الغير سماويّة، فهُم على الأغلب يصنّفون ضمن إطار "المشركين" خصوصاً وأنّهم ليسوا بالضرورة من دعاة "التوحيد الآلهي". أما فيما يتعلّق باللادينيون والملحدون فهؤلاء يُدانون من صفاتهم الفكريّة. ولنعرف مصير تلك الفئة يُمكن مراجعة أحكام الشريعة الإسلامية بخصوص المرتدّين، الزنادقة، المشركون، العلمانيّون، والملحدون.

فأن تحمل أفكاراً مغايرة في المجتمعات القابعة ما بين المحيط والخليج، هذا يعرّضك للملاحقة من قِبل السلطات السياسيّة والدينيّة التي إن لم تكن قانونيّة فهي سلطة أمر واقع. لذا، ليس من المستغرب أن تلجأ تلك الفئة إلى الإعلان عن ذاتها، دون الإفصاح عن هويّتها. ومن يريد التعرّف على أفكار وهواجس تلك الفئة يمكنه بجولة على الفضاء الالكتروني العربي، الوصول إلى عشرات المدوّنات "المغايرة" التي تُشهر أفكارها بوجه السلطات السياسيّة

والدينيّة. وقد قام منذ فترة، بعض الناشطين المجهولي الهويّة، بتجميع كل المدوّنات العربيّة "الحرّة" في بوابة الكترونية واحدة" :بوابة المدوّنون الاحرار."

وإلى تلك الأقليّات المهمّشة والمقموعة، تنتمي أقليّة اخرى: العمال الأجانب. وقد تعتبر دول الخليج ولبنان أكثر الدول العربيّة المسيئة لليد العاملة الأجنبيّة. في تلك البلاد، العامل الاجنبي هو مجرّد رقم. لا حقوق له. لا قوانين تحمي حياته وعمله، وإن وُجدت فهي مجرّد حبر على ورق لتظهير صورة النظام أمام "المنظمات الحقوقيّة الدوليّة". هنا، تُساء معاملة العامل الاجنبي بأبشع الأشكال. يعيش في أسوأ ظروف الحياة، واحياناً يتعرّض للقتل، دون ان يُحاسب من قتله.

هذه الأقليّة عددها يصل إلى الملايين، ولكن لا أحد يلتفت إليهم. منذ عدّة سنوات، بدأت المنظّمات الحقوقيّة في بيروت تسعى لحماية تلك الأقليّة من التعسّف الإجتماعي والقانوني، ولكن عملها مازال محصوراً، ومحدوداً.

أثينا السوداء: عودة تانيث (4/4)

الأحاديّة تحتل المشهد العربي برمّته. ذهنيّة لا تتحمّل التعدديّة والتنوّع. ذهنيّة "الذمية" تستولي على الثقافة. أنظمة الحزب الواحد، التي تحمل الفكر القومي العربي وغيرها، تسعى إلى تعريب كل شيء، وإلغاء الثقافات والإثنيّات الغير عربيّة. لا تتحمّل وجود أحزاب لديها رؤى مختلفة للإنسان، المجتمع والحياة. ترفض التعدديّة السياسيّة. وتخوّن كل معارض لأنظمتها. ترفض أن يشاركها طرف آخر في السلطة. هي أحزاب قوميّة تحكم بقبضة من حديد. وتحوّل كل "آخر" إلى ذمّي ثقافي، سياسي وإجتماعي.

مشهد متكرر في العالم العربي

وحيث تغيب سلطة الحزب الواحد، يحتل الدين المشهد. الدين الذي لا يؤمن بالتسامح، والتعدد الفكري والثقافي. يحكم كل الأقليّات الأخرى، من دينيّة، إثنيّة وثقافيّة، كأبناء ذمّة. كأنصاف مواطنين، عليهم حقوق وليس لديهم واجبات. يكفّر كل من يحمل رؤية مختلفة عنه. يحكم المجتمع بنصوص دينيّة "مقدّسة" لا تصلح حتّى للقرون الوسطى. وبإسم الرب، العابس دائماً، "يأمر بالمعروف وينهي عن المنكر". يقتل الدين وحركاته السياسيّة كل تعدد فكري، أو أي خارج عن الرؤية الدينية التي يملكها، محوّلاً بذلك كل أقليّة في المجتمع إلى مجرّد مجموعة ذميّة تلتزم بما أرادته لها السلطة الدينيّة-السياسيّة.

وأحياناً، يتحالف نظام الحزب الواحد، (أو العشيرة الواحدة، أو العائلة الحاكمة) مع الدين القروسطي .ليكتمل مشهد القمع من كل جوانبه. وهذه الصيغة تأخذ حيّزاً واسعاً في عدد لا بأس به من الدول العربية، خصوصاً مع تراجع أنظمة الحزب الواحد عن رفع الشعارات العلمانيّة، ومحاولتها التقرّب من "المزاج الشعبي" عبر تبنّي الشريعة الإسلامية كمصدر للحكم. وقد تعتبر مصر أبرز نموذج حالي يعبّر عن هذه الحالة. هناك، تُقمع الأقليّات، تارّة بحجج سياسيّة، وتارّة اخرى بحجج دينيّة. وأحداث الإسكندرية الأخيرة، تختصر المشهد المصري.

متى نخرج من العصور الظلامية؟

نحن ثقافات لا تؤمن بوجود المختلفين. لا مكان للتسامح بيننا. نكره قوس القزح. ونعشق اللون الواحد. وعلى ما يبدو أنّ هذا اللون الذي نعشق هو: الأسود القاتم.

الطحالب تنهش العالم العربي

نحن مجتمعات تعتبر التعددية الثقافيّة والفكريّة خيانة وكفراً. ودول متسلّطة تحوّل المجتمع إلى مجموعة أقليّات مهمّشة لا حقوق مدنيّة وسياسيّة لها. وأنظمة لا تؤمن بحريّة الأفراد والجماعات. تحظّر العمل السياسي، وتقمع الحريّات العامة بكل أشكالها.

في هذا الصدد، أسئلة كثيرة تُطرح. هل سيأتي يوم، ويخرج فيه العالم العربي من العصور الظلاميّة إلى عصور التنوير؟

المسألة ليست سياسيّة بحت. والحل لا يكون فقط بتبنّي النظام المدني الذي يُساوي بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، والذي يُحافظ على التعدد والتنوّع الثقافي- الإجتماعي، والذي يضمن الحريّات العامة للشعب بغض النظر عن لونهم، لغتهم وثقافتهم.

لتستطيع المجتمعات القابعة ما بين المحيط والخليج بناء أنظمة سياسيّة مدنيّة عليها قبل ذلك إعادة النظر بثقافتها القائمة على رفض الآخر (والآخرين)

والمختلفين. وعدم معاملتهم على أنّهم أنصاف بشر، أي كذميّين دينيّاً، وسياسيّاً وإجتماعيّاً.

متى ينتهي هذا المشهد؟

في اليوم، الذي تستطيع فيه المرأة رفض أوامر السلطة الدينيّة دون أن يعني ذلك موتها. وفي اليوم، الذي يستطيع فيها الأمازيغي بالتحدّث بلغّته دون أن يعني ذلك ملاحقته، وسجنه.

وفي اليوم الذي يُعتبر فيه الكردي مواطناً كاملاً له حقوقه في بلاده. وفي اليوم، الذي يستطيع فيه المثليّ أن يعلن مثليّته دون ان يعني ذلك موته.

وفي اليوم الذي يشهر فيه الملحد إلحاده دون الخوف من القتل على يد "المؤمنين".

وفي اليوم، الذي يحصل فيه العامل الأجنبي في بلادنا على حقوقه. وفي اليوم، الذي نتوقّف فيه عن إتّهام الدول الغربيّة، والآخرين، بكل ما يُمارس من ترهيب تجاه الأقليّات، وإعتبار أنّ هذا الترهيب هو ليس إلاّ مؤامرة غربيّة. وفي اليوم، الذي نتوقّف فيه عن إعتبار الحركات الإسلامية الفاشيّة المنتشرة كالسرطان في العالم العربي بأنّها مجرّد دمية بيد المخابرات الغربيّة، وننظر إليها على إنّها من إفرازات الثقافة التي ترفض وجود التنوّع والتعدد.

وفي اليوم، الذي نتوقّف فيه عن التصرّف كالنعامة، والهروب من الحقيقة، لمواجهة الواقع ومعالجته.

وفي اليوم، الذي نعترف فيه بأنّ الخلل هو في ثقافتنا، وليس في مكان آخر، نكون بذلك مشينا الخطوة الأولى نحو الضوء. نحو التنوير، الذي لا بدّ أن يأتي على أيدي المتمرّدين، الخارجين عن الإطار، في العالم العربي.